لما لا يكون الا من بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير
المخاطب في نحو احسن بكل الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف
اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله ـــ واحبب الينا ان يكون المقدما اي بان يكون
دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فيهما فهو حكم اختص به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم
قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة
وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول
احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم في التعجب صيغة اسم
التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد مسئلة
لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه
مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب
منه اذا كان ضميرا في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله ـــ
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي ابن ابي طالب
كرم الله وجهه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي
مثل افعل به ان كان افعل بفتح العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع
بهم وابصر اي بهم وقوله ـــ اعزز بنا واكتف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكتف
بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة
ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت البا كما في نحو كفى بزيد كفى به كاتبا زيد
كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضماير
ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعدم وروده اذ ذاك
عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم تكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن
واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو افعل به فلا حذف منه
للمتعجب منه لعدم دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة ابن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها
حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به
حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع
التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله ـــ وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف
بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يعتد
به اجماعا وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة
وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمته المضي
والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمته صيغة
الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع
مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما
معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا
احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل
ان بزيد مفعول به كما يقول به الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله ـــ
وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل

لم يله ضمير المخاطب صح

بالمنادى

بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله
ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما راى عمار
بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح
الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله
بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قاله المرادي ولا حجة له على ذلك
واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا او احسن راكبا بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح
الجواز للتوسع فيهما واليه اشار الناظم بقوله ـــ وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف
في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفرا والجرمي والما
والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقوله ما احسن بالرجل ان
يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اوس ابن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها
واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه
في ذلك نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك
فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله
بمعمول معموله فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط
احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي
القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فينبغي
ان يبنى من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس
ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من
قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل او تكسر
واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي
وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا
فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا اي المعنى فيهما ما احقه بكذا
ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا
ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان
بناءهما لذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الا
صول وما في ذلك من اخلال بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الدالة على معنى مخصوص الا
ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه
لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا
مطلقا سوا كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره
في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شي فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت
الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذ

زني

الزيادة صح

Copyright © King Saud University